دور القضاء في المواد المالية والاقتصادية المنصوص عليها في الدستور والاجتهاد

أ.د / يسري محمد ابرو العلاء

أستاذ ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث العلمية

جامعة بنها - جمهورية مصر العربية.

تمهيد:

من أهم شروط النظام الديمقراطي قيام نظام قانوني يتيح للقاضي الدور المأمول في حماية الحريات الاقتصادية وإذا كان القاضي يمارس سلطته باستقلال وفي إطار القانون⁽¹⁾، وتحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات وتضمن للمجتمع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية⁽²⁾، فإن سلطة القاضي تخضع لمبدأي الشرعية والشخصية⁽³⁾. ولا يعني ذلك تقييد سلطة القاضي في الاجتهاد حيث أوضح المشروع الدستوري في المادة 152 شرعية اجتهاد القاضي بنصه التالي:

"تمثل المحكمة العليا الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم. يؤسس مجلس الدولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية. تضمن المحكمة العليا ومجلس توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد ويسهران على احترام القانون.

ومن هنا تدور فكرة البحث حول المحاور التالية:

المبحث الأول: القواعد الأساسية في فرض الضريبة.

المبحث الثاني: ذاتية الاجتهاد في الدستور.

المبحث الثالث: اجتهاد القاضي في مرحلة التحول الاقتصادي.

المبحث الرابع: تدخل الدولة.

المبحث الأول: القواعد الأساسية للضريبة

تشكل الضريبة في الوقت الحاضر أهم مورد من موارد الدولة، في نفس الوقت فإنها تشكل أهم الأعباء المالية على الممولين.

وعلى ذلك يكون من الضروري مراعاة تنظيمها وتنظيمها فنيا للتوفيق بين مصلحة الخزانة العامة (الدولة) وبين مصلحة الممولين، أي بين الحصيلة والعدالة.

وقد وضع آدم سميث أربعة قواعد يلزم إتباعها لتحقيق هذا الهدف، وأصبحت تشكل الأسس التقليدية للضريبة، ويعبر عنها البعض بأنها إعلان عن حقوق الممولين: العدالة واليقين والملائمة والاقتصاد.

أولاً: قاعدة العدالة:

تعني هذه القاعدة في مفهومها التقليدي أن يسهم الأفراد في تحمل عبء الضريبة تبعاً لمقدرتهم النسبية، أي بنسبة معينة موحدة مما يحصلون عليه من دخل أو ما يسمى بالضريبة النسبية.

ويترتب على ذلك أن تكون هذه الضريبة أكثر عبئاً على الفقير منها على الغني، ولهذا انصرف الفكر المالي الحديث عن هذا المعنى، إلى أن الضريبة التصاعدية هي الضريبة التي تحقق العدالة، لأنها هي التي تسمح بأن يساهم الممولين في الأعباء العامة كل بحسب قدرته التكلفة.

ونخلص من ذلك أن هناك اتجاهين بشأن تحقيق العدالة الأول: ويرى ذلك في الضريبة النسبية والثاني ويرى ذلك في الضريبة التصاعدية، إلا أن الفكر المالي الحديث لا يقتصر على هذه الضريبة الأخيرة بل يضيف إليها أيضاً تقرير الإعفاءات واختلاف أسعار الضرائب تبعاً لنوع الدخل المفروضة عليه.

وقد نص الدستور على هذه القاعدة في المادتين:

المادة 29: كل المواطنين سواسية أمام القانون المادة 64: كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية. لا يجوز أن تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون. ولا يجوز أن تحدث بأثر رجعي أية ضريبة أو جباية أو رسم أو أي حق كيفما كان نوعه.

ثانياً: قاعدة اليقين:

ومعناه أن تكون الضريبة بالنسبة للممول محددة تحديداً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض ويشترك لتوافر عنصر اليقين في التشريعات الضريبية ما يلي:

- 1 - أن تكون النصوص التشريعية واضحة لا غموض فيها حتى يسهل تطبيقها دون تأويل.
 - 2 - أن تكون المذكرات التفسيرية للقانون والأعمال الإيضاحية شاملة لشرح جميع النصوص.
 - 3 - استحقاق الضرائب بالفعل وفقاً للمواعيد والشروط التي يخضع الممول للضرائب.
- فمن الأهمية بمكان أن يعرف الممول مدى التزامه من الضريبة، هل هو ملزم بها، وما هيته هذه الضريبة، وسعرها وكافة الأحكام المتعلقة بها من تحديد لوعائها وربطها وكيفية تحصيلها، وغير ذلك من المسائل الفنية المتعلقة بها وذلك حتى ينظم شؤونه المالية بما يكفل أداءه لإلتزاماته الضريبية.

وترتبط قاعدة اليقين بالنص التشريعي ولهذا نص المشرع الدستوري في المادة 122

على:

يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور وكذلك في المجالات الآتية:

13/ إحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق المختلفة وتحديد أسسها ونسبها.

14/ النظام الجمركي.

15/ نظام إصدار النقود ونظام البنوك والقرض والتأمينات".

ثالثا: قاعدة الملائمة:

وتعني هذه القاعدة أن يراعي المشرع لدى فرض الضريبة اعتبارات الملائمة سواء لدى تحديد وعائها أو سعرها أو طريقة تحصيلها أو مواعيد التحصيل بحيث تتناسب مع ظروف الممول، ولا تؤدي إلى إرهاقه وخاصة المعسرین منهم.

رابعا: قاعدة الاقتصاد:

وتعني هذه القاعدة ضرورة الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب، أي تنظيم كل ضريبة بحيث لا يزيد ما تأخذه من الممولين عما يدخل الخزانة العامة إلا بأقل مبلغ ممكن. ومعنى ذلك ألا يقوم بجباية الضرائب عدد كبير من الموظفين الذين تعتبر أجورهم جزءا من الضريبة، وبالتالي يشكل تشغيلهم ضريبة إضافة على الممولين.

البحث الثاني: ذاتية الاجتهاد في الدستور

جاءت ديباجة الدستور "إن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده"⁽⁴⁾.

فالدستور هو القانون الأعلى في الدستور الذي يضفي الشرعية على كافة القوانين والمعاملات في كافة المجالات ولا يمكن المساس بالقواعد الأساسية بالدستور ولهذا جاءت المادة 178 لتضع ضوابط محددة للمسائل التي لا يمكن أن تكون محلا لأي تعديل ونصت على:

" لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس:

1 - الطابع الجمهوري للدولة.

2 - النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.

3 - الإسلام باعتباره دين الدولة.

4 - الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.

5 - سلامة التراب الوطني ووحدته".

وأخذ الدستور بعدا أكثر عندما نص في المادة 17 على:

"يؤسس لدى رئيس الجمهورية مجلس إسلامي أعلى يتولى على الخصوص ما يأتي:

- الحث على الاجتهاد وترقيته.

- إيداء الحكم الشرعي فيما يعرض عليه.

- رفع تقرير دوري عن نشاطه إلى رئيس الجمهورية".

وبذلك ربط المشرع الدستوري بين النص الشرعي والعمل ولم يقتصر على النص

باعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي فقط وإنما كان أكثر شمولاً من الدساتير العربية الأخرى

حيث نص على إنشاء مجلس إسلامي أعلى يختص بالاجتهاد.

ومن هنا كان لزاماً علينا أن نبحث مسألة الاجتهاد من المحور الإسلامي على النحو

التالي:

يقوم النشاط الاقتصادي الإسلامي على أساس الصيغ التنظيمية والأحكام التشريعية بما

يحقق أهداف وغايات الحياة الاقتصادية.

وتؤدي الدولة دورها في هذا المجال من خلال مؤسساتها الاقتصادية الإسلامية ونظراً

لذاتية التشريع الإسلامي مفهومه في الملكية والعدالة والضمان الاجتماعي وغيرها من المفاهيم

الاقتصادية فأن القرآن الكريم يمثل المصدر الأول لكل المسائل الاقتصادية والفقه الإسلامي

على اختلاف مدارسه واجتهادات فقهاؤه حافل بالفصول الشارحة للنصوص مما يضيف على

الشريعة طابعاً مميزاً مما يشكل أهم قاعدة ومؤسسة لبناء نظام اقتصادي⁽⁵⁾، وتحفزه وتشعره

بالمسؤولية الكاملة لتأمين متطلباته الحياتية ومساهمته في تحقيق أهداف وغايات التجمع

الإسلامي⁽⁶⁾.

دول الدولة:

تتبع ضرورة الدولة في الفكر الإسلامي من كون أحكام الشريعة التي تنظم المجتمع

والتي لها صفة الإلزام تتطلب تنظيمًا سياسيًا، وقد حرص الإسلام على التنظيم قال الله تعالى

(وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد)⁽⁷⁾.

وفي الحديث الشريف تشديد وحرص على النظام في المجتمع المسلم: "السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع عليه ولا طاعة"⁽⁸⁾، وأكد سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه على حاجة الأمة لسلطة قال (لا سلام إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمارة ولا إمارة إلا بطاعة)⁽⁹⁾.

ومجمل القول حدود ودور الدولة في مجال الحياة الاقتصادية يترك تقديره لأهل الاجتهاد والخبرة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي⁽¹⁰⁾.

ورفع الظلم وأداء الأمانات إلى أهلها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالحكم مسؤولية هو نتيجة اختيار بشري لا يمثل طبقة معينة لأن الإسلام لا يقر الطبقة⁽¹¹⁾.

ومن الاجتهادات الفقهية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

1 - مراقبة الفعاليات الاقتصادية: وتشمل كل النشاطات الاقتصادية إشرافا وتنظيما ورقابة مثل ضبط الأوزان والأسعار ومنع الاحتكار.

2 - منع المعاملات المحرمة: وذلك بالسهر على رعاية وضمان تطبيق كامل للصيغ الإسلامية.

3 - توفير العدل وتحقيق الضمان الاجتماعي.

4 - المساهمة في التنمية الاقتصادية وتوفير الرأس المال الاجتماعي.

5 - التدخل لتنظيم العلاقات الاقتصادية حماية للنفع العام⁽¹²⁾.

الحالات التي يكون لولي الأمر التدخل

هناك حالات يكون للحكام بمقتضاها حق التدخل على اختلاف الأقوال، ومن هذه

الحالات:

1- تعدي أرباب الطعام عن القيمة تعديا فاحشا:

يجوز للحاكم أن يسعر على الناس إن تعدي أرباب الطعام عن القيمة تعديا فاحشا، وعجز الحاكم عن صيانة حقوق المسلمين يعد مشورة أهل الرأي والبصيرة وبه يفتي، لأن فيه صيانة حقوق المسلمين عن الضياع ودفع الضرر عن العامة⁽¹³⁾.

فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع، وحقيقة إلزامهم بالعدل ومنعهم من الظلم، كما أنه لا يجوز الإكراه على البيع بغير حق، فيجوز أو يجب الإكراه عليه بحق⁽¹⁴⁾.

2- حاجة الناس إلى السلعة أو الصنعة:

ينفق الفقهاء على أن ما احتاج إليه عموم الناس، فإنه يجب ألا يباع إلا بثمن المثل، كما أن من اضطر إلى طعام الغير⁽¹⁵⁾.

فإنه يجب على بيعه للناس بقيمة المثل، ولهذا قال الفقهاء: من اضطر إلى طعام الغير، أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله، ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره⁽¹⁶⁾.

3- احتكار المنتجين أو التجار:

والاحتكار في اصطلاح الفقهاء:

عرفه صاحب بدائع الصنائع "الكاساني الحنفي بأنه": أن يشتري طعاما في مصر، ويمتنع عن بيعه، وهذا يضر به يكون محتكرا، وإن كان مصرا كبيرا لا يضر به لا يكون محتكرا⁽¹⁷⁾.

وفي حالة اتساع الأمصار لا بد من ضمان العلم التام بأحوال السوق حتى يضمن ذلك سلامة عمل قوى السوق في ظل المنافسة المشروعة ويكون الثمن بشكل يتطابق مع قيمة الشيء⁽¹⁸⁾.

وحكم الاحتكار: أنه حرام باتفاق الفقهاء في الأقوات، وانفقوا كذلك على أن جزاء الاحتكار هو بيع السلع المحتكرة، جبرا على صاحبها بالثمن المعقول مع تعزيره ومعاقبته⁽¹⁹⁾.

واتفق الفقهاء على تطبيق الحجم الذي هو تقييد حق التصرف بالملك في حالة الاحتكار، وذلك لدفع الضرر العام الذي يمكن أن يلحق بالناس في حالة ترك المحتكر حرا في تصرفه فيما يملك⁽²⁰⁾.

هذه بعض الحالات التي تجعل لي الأمر أو حاكم المسلمين يتدخل بالاجتهاد ليسعر على الناس سلعهم، وهذا يدل على أن الحالات المذكورة ليست حصرا بل كلما كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسعير، ولا تتحقق مصلحتهم إلا به - كان واجبا على الحاكم حقا للعام⁽²¹⁾.

وكان للمحتسب حق التدخل في الأثمان، إذا رأى انحراف فيها، وكذلك منع احتكار الطعام، وإلزام المحتكرين ببيعه إجباريا، ومنع الغش في جميع المبيعات.

أن الأصل الأول لذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وفيه "قالإمام الذي على الناس راع وهو مسئول عن⁽²²⁾ رعيته. والإمام "هو الحافظ المؤمن الملتزم صلاح ما أوتمن على حفظه، فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه"⁽²³⁾.

ومن هذا المنطلق فإن ولولي الأمر أن يتلف بعض الملكيات الخاصة لحماية للناس من ضرر، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن القيم من تحريق الكتب المضلة وإتلافها⁽²⁴⁾.

إن الإسلام قد أرسى أهدافا وغايات للحياة البشرية وكل ما يساعد على تحقيق هذه الغايات يسمى مصالح ومنافع وما عداها يعد مفسد وأن كل الصيغ التنظيمية والأحكام التشريعية التي ترسم الإطار العام للنظم الاقتصادية مصدرها القرآن الكريم والسنة ولهذا يعتمد النظام الاقتصادي على سعر المثل والسعر العادل، كمؤشر لاتخاذ القرارات.

وقد نظم الإسلام السوق باعتباره أهم تنظيم اقتصادي فوضع له قواعد وضوابط تهدف إلى عدم التحكم في السوق ومن هنا جاءت أهمية التسعير في النظام الاقتصادي الإسلامي فوضع له حدودا أخلاقية بعيدا عن الاستغلال والظلم فحرم الاحتكار نظرا لأثاره السلبية على الاقتصاد.

والهدف من تدخل الدولة هو لتنظيم تدفق متوازن للسلع والخدمات بأسعار عادلة وتنافسية تحقق عائدا مناسباً للمنتجين وتوازن للمستهلك ويزيد تدخل الدولة في الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث لضمان وصول الحاجات لأصحابها وسياسة التسعير تمثل إحدى صور تدخل الدولة المباشر للتحكم في النظام الاقتصادي.

ويقول ابن خلدون بالنسبة لأسعار السلع الضرورية في السوق الكبيرة. كما يرى أنه إذا استبحر المصر وكثر ساكنة رخصت أسعار الأشياء الضرورية من القوت وما في معناه، والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها، إذا كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهرة أو سنته، فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضله كبير تسد خلة كثيرين من أهل المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شكل فترخص أسعارها في الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السوقية موفور العمران كثير حاجاته الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حالة فيقتصر الموجود منها عن الحاجات قصورا بالغا ويكثر المستهلكون لها وهي قليلة في نفسها فيزدحم

أهل الأغراض ويبدل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء (مقدمة ابن خلدون، ص 345).

فالتسعير له مقوماته وهو ضروري في الحياة الاقتصادية الحديثة التي استتبعته الشريعة الإسلامية كمصدر أول للنظم التشريعية فيها ومن المعلوم أن الحياة الاقتصادي تحظى بأسبقية عن التطور العسكري نفسه ولهذا فأن التسعير في الضروريات وتدخل الدول واجب لتنظيم المجتمع الاقتصادي الحديث.

الوعي الاجتماعي بالادخار

"الادخار قرار يتخذه الفرد بأن يجنب جزءا من دخله مؤجلا إتفاقه إلى وقت آجل"⁽²⁵⁾. والإدخار عبارة وردت في القرآن والسنة، فجاء في القرآن الكريم قوله عز وجل (وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم)⁽²⁶⁾.

وقوله: (قال تزرعون سبع سنين دابا، فما حصدتم فذروه في سنبلة، إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهم إلا قليلا مما تحصنون)⁽²⁷⁾. فدوره هنا أي ادخروه، و تحصنون أيضا بمعنى تدخرون.

وفي الحديث الشريف عن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان (...)"يحبس لأهله قوت سنتهم"⁽²⁸⁾. ويحبس هنا بمعنى يدخر، فقوت سنة للأسرة لا يعد ادخارا ممنوعا أو اكتتازا محرما.

ولا يقتصر الادخار على ما يفيض عن حاجات الغذاء فقط بل يمتد أيضا على الفائض عن جميع الحاجات الاستهلاكية، فيشمل العروض (السلع) والنقود كما أنه لا يتقصر على الأفراد بل يمتد كذلك إلى الشركات والمؤسسات والدول.

"وفيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكفون الناس"⁽²⁹⁾.

الإدخار لشراء بعض السلع المعمرة والأصول الثابتة الاستهلاكية، بقصد الاستمتاع والاقتصاد في الوقت والكلفة والجهد.

الإدخار لتحسين المركز المالي والاستثمار وشراء الأصول الانتاجية بغرض الحصول على عائد مناسب.

والادخار عملية تعبدية وذلك من خلال الربط بين تحقيق المصلحة الخاصة للفرد وتنفيذ التعاليم التي دعا إليها الإسلام، حين قال ربنا سبحانه وتعالى: (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) (30).

فتلك هي إحدى صفات عباد الرحمن فهم لا يسرفون كل ما يصل إليهم من أموال بل يوفرون جزءاً منها.

إن الاستثمار في إطار الشريعة الإسلامية من أهم الواجبات الرئيسية وجزء كبير من رسالة الاقتصاد الإسلامي التي يؤديها في خدمة المجتمع الإسلامي ووفقاً لاجتهاد المجتهدين بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن هنا يمكن تحديد الدور الادخاري للبنوك من خلال آثاره الآتية(31):

- 1 - تحسين المناخ العام الإستثماري.
- 2 - تحسين الأداء الاقتصادي للمشروعات.
- 3 - تحقيق العدالة في توزيع الإنتاج.
- 4 - يتم التوظيف الاستثماري في إطار المسؤولية الاجتماعية التي يحرص عليها المجتمع، حيث أنه لا يساهم في أي مجال قد يترتب عليه ضرر بأفراده.

الاجتهاد في نظم التوزيع الاجتماعية

تعتمد مراحل التوزيع الإسلامي على:

أولاً: توزيع الثروة:

مرحلة التنظيم الأولي للثروة من خلال تنظيم الملكية ونسبها "بتوزيع الثروة وبالاعتماد على ما جاء في الاجتهاد الإسلامي تبين أن(32):

1 - الإسلام يقر الملكية الخاصة بل يعدها أصلاً ثابتاً إلى جانب إقراره بالملكية العامة وحرصه على صيانتها وإستثمارها.

2 - يضع الإسلام بعض القيود على الملكية الخاصة سواء من ناحية الحيازة أو الإستثمار.

3 - يتدخل الإسلام بالتنظيم في وسائل اكتسابها، ويقدم العمل ويضعه ضمن عناصرها الأساسية.

4 - إن الملكية العامة تنجز بعض من الوظائف الأساسية عن طرق القطاع العام(33).

ثانيا: توزيع الدخل:

وهي مرحلة توزيع الدخل أي في شكل عوائد للخدمات الإنتاجية التي تقدمها عوامل الإنتاج.

ويختلف الاقتصاديون في تحديد هذا العوامل، وبالرجوع إلى الآراء الواردة، يمكن اعتبار العوامل الآتية⁽³⁴⁾:

العمل، رأس المال، الأرض، ويأتي العمل في مرتبة متقدمة على بقية العناصر وهذه مسألة من صميم الهيكل الإسلامي، أما عنصر التنظيم فيمكن إعتباره ضمن عنصر العمل ونشير على أن عملية قبول عنصر من عناصر الإنتاج دون الآخر يتوقف على:

- كون العنصر منتجا.

- قدرة هذا العنصر على توليد الدخل.

أما بخصوص تحديد دخول عوامل الإنتاج فإن الفكر الإسلامي ينتجه ويتحدد عبر

مراحل:

1 - وضع مجموعة مؤشرات توجيهية تؤثر بشكل أو بآخر على عملية تحديد الدخل والذي يختلف من عامل لآخر، فبخصوص الأجر فإنه يتحدد آخذا بعين الإعتبار شرط أن يكون مقدرا بحد الكفاية.

2 - ثم تأتي مرحلة تحديد الدخل في السوق، وهنا نشير إلى أن قوى السوق لا تعمل في فراغ بل في إطار من الضوابط⁽³⁵⁾، التي تحكم المنافسة.

3 - وأخيرا يأتي دور وضع قواعد تصحيحية لقوى السوق، والهدف من ذلك هو تحقيق سعر عادل "سعر المثل" لهذه العوامل مع مراعاة مصالح التعامل، إذا أعطى الإسلام لولي الأمر الحق في التدخل لتنظيم السوق⁽³⁶⁾.

ثالثا: إجراءات التوازن الاجتماعي:

المرحلة الثالثة وتشمل الإجراءات التي من شأنها خلق نوع من التوازن الاجتماعي عن طريق تخفيف حدة التفاوت وتوفير حد الكفاية للأفراد، وتكون هذه المرحلة من خلال مسؤولية الأفراد فيما بينهم من جهة، ومسؤولية الدولة عن طريق إيراداتها من جهة ثانية، ومما يلاحظ أن نجاح هذه المرحلة إنما يتحقق بمدى توافر الإمكانيات لدى الدولة والسمو الأخلاقي والتماسك الاجتماعي⁽³⁷⁾.

المبحث الثالث: اجتهاد القاضي في مرحلة التحول الاقتصادي

ترسم السياسة المالية في الدول الرأسمالية بقصد الحفاظ على النشاط الاقتصادي الحر ونظرا لقيام جهاز الثمن بتحقيق الكفاءة الاقتصادية فأن الهيكل الضريبي للدولة يجب ألا يؤثر على القرارات الاقتصادية للدولة أي عدم تأثير الضرائب على النظام الاقتصادي الحر فيجب أن تكون عند أدنى مستوى للتأثير على قوى السوق⁽³⁸⁾.

وينحصر دور القاضي في الحفاظ على توازن السوق وعدم التأثير في المعاملات الاقتصادية.

ويحدد السعر في النظم الرأسمالية وفقا لجهاز الأثمان "آلية الثمن" حيث يتحدد وفقا لعناصر العرض والطلب⁽³⁹⁾، في إطار المنافسة الكاملة في ظل حرية انتقال عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج⁽⁴⁰⁾.

ولكن بسبب تدخل الدولة وتزايد دور جماعات الضغط كنقابات العمال أصبحت المشروعات الكبيرة هي السمة المميزة للإنتاج وظاهرة اتفاقات قضى بذلك. على المنافسة⁽⁴¹⁾. وفي دول التدخل توجه السياسة المالية حسب الغرض من التدخل، وتهدف إلى المساهمة في عملية التحول الاشتراكي في الدول التي تسير في هذا الاتجاه.

ويحدد دستور الدولة السمات الأساسية لمعالم المجتمع كما جاء في المادة 8: يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ما يأتي:

- المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه.
- المحافظة على الهوية والوحدة الوطنية ودعمها.
- القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.
- حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة.

والمادة 9: لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي:

- الممارسات القطاعية والجهوية والمحسوبة.
- إقامة علاقات الاستغلال والتبعية.
- السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة نوفمبر.

والضريبة في هذه المجتمعات تكون ذات أهمية كبيرة ولكن ليست الضرائب الدعامة الوحيدة للنظام الاشتراكي، لما يعتمد عليه هذا النظام - حسب فلسفته - من الملكية العامة لأدوات الإنتاج، التي تمكنه من تمويل الإنفاق العام إلى جانب الإقتطاع الضريبي المشار إليه. ونصوص الدستور في هذا الشأن جازمة بما لا يدع مجالاً للاجتهد كما نصت عليه المادة 17: الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية. وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات الطبيعية والحية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات.

كما تشمل النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي والبريد والمواصلات والسلكية واللاسلكية واملاكا أخرى محددة في القانون.

والمادة 18: "الأملاك الوطنية يحددها القانون وتتكون من الأملاك العمومية والخاصة التي تملكها كل من الدولة والولاية والبلدية".

وبخلاف الأنظمة الرأسمالية، والتي تتميز بترك أدوات الإنتاج للنشاط الخاص، مما يعني أهمية كبرى للضرائب في هذا النظام⁽⁴²⁾.

ويلاحظ أن النظام الاقتصادي الرأسمالي أكثر تأثراً بالمتغيرات الاقتصادية عن غيرها من النظم كالنظام الاشتراكي مثلاً.

وذلك لأن النظام الرأسمالي يقوم على النشاط الخاص وتملك الأفراد لأدوات الإنتاج، مما يعني تأثره تأثراً كبيراً بما يطرأ على الساحة الاقتصادية من تغيرات⁽⁴³⁾.

وذلك بخلاف النظام الاشتراكي والذي يقوم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج ويعتمد على خطة قومية شاملة⁽⁴⁴⁾.

ويضيق دور القاضي في الاجتهاد نظراً لوضوح الهدف من انشاء المؤسسات العامة كما نصت عليه المادة 31 من الدستور بالنص التالي:

"تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

فمقدرة المجتمع التكوينية اذا يمكن أن تتغير تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية

فيه.

وإذا نظرنا إلى الثورة الصناعية التي حدثت في إنجلترا والتي أحدثت نشوء طبقة متحركة في القوة الاقتصادية.

كان لا بد من ضرورة أن يترك للإفراد الحرية في سعيهم لتحقيق النفع الخاص بهم وأن ينحصر دور الدولة في الحفاظ على هذه المكتسبات وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة فمن توفير الأمن الداخلي والخارجي، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

ويعد تدخل الدولة وفقاً للنظام الرأسمالي شراً لا خير فيه فالإنفاق العام يجب أن يضيق بشكل لا يؤثر على النظام المالي، وكذلك الضريبة يجب تحييدها بحيث لا تعوق النشاط الاقتصادي في الدولة.

والدولة أياً كان هيكلها السياسي الاقتصادي لم تعد وظيفتها على قاصرة على الحراسة "L'Etat gendarme" نظام الدولة الحارسة وإنما صارت تتدخل عن طريق المؤسسات العامة. وينضح ذلك في الدول الاشتراكية أو النامية أكثر منها في الدول الأوروبية إلا نادراً في حالة مجال تصنيع وتجارة السلاح في حين أن الدول الاشتراكية تؤدي دورها لتحقيق المكاسب الاشتراكية.

وفي أغلب الدول النامية أو حديثة الاستقلال وجدت من الضروري للأسراع بعملية التنمية واستغلال ثرواتها القومية الأخذ بأساليب العصر الحديث في تيسير نظامها المالي والقانوني على الصعيدين الداخلي والخارجي ولم تعد تلجأ إلى أسلوب المصادرة والتأميم إلا لضرورة سياسية⁽⁴⁵⁾.

إن السياسة الضريبية عندما تتعلق باختيار سياسي أساسي للدولة يمكن ممارستها في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي أو أغراض أخرى.

وفي الميدان الاقتصادي يمكن استعمال التشريع الضريبي لتوزيع العائد الوطني بهدف إزالة الفوارق (الاجتماعية وهذا الهدف يؤدي حتماً إلى اختيار الضرائب التصاعدية وتعد الضريبة المباشرة خير وسيلة ولكن على حساب زيادة العبء الضريبي للضرائب غير المباشرة.

فالتغيرات الاقتصادية تحقق آثارها في السياسات عن طريق مدى تأثر الوعاء الضريبي بهذه التغيرات، كما يتوقف الأمر كذلك على مدى تقدم الدولة وتمتع نظامها الضريبي بحساسية كبيرة للتغيرات الاقتصادية السائدة، نظراً لإنشغال هذه الدول بتحقيق فكرة العدالة وما

تقتضيه من الشخصية الضريبية، والأخذ بالتصاعد الضريبي، مما يعني نتيجة لذلك ارتفاع المقدرة التكليفية القومية.

أما الدول المتخلفة والتي غالبا ما تكون غير مساهمة في النشاط الاقتصادي العالمي، وبالتالي منعزلة عن التغيرات الدورية الاقتصادية غالبا ما يصف اقتصادها بثبات نسبي إلى حد ما⁽⁴⁶⁾.

المبحث الرابع: تدخل الدولة (□ □)

يتحدد السعر في النظم الرأسمالية وفقا لجهاز الأثمان "آلية الثمن" حيث يتحدد وفقا لعناصر العرض والطلب⁽⁴⁸⁾، في إطار المنافسة الكاملة في ظل حرية انتقال عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج⁽⁴⁹⁾.

ولكن بسبب تدخل الدولة وتزايد دور جماعات الضغط كقنابات العمال أصبحت المشروعات الكبيرة هي السمة المميزة للإنتاج وظاهرة اتفاقات قضى بذلك على المنافسة⁽⁵⁰⁾. كما تهدف المشروعات الكبيرة إلى تحقيق أكفأ استغلال للموارد الطبيعية ويحدد ذلك حجم النفقات ومستوى الأسعار⁽⁵¹⁾.

وتدخل الدولة عن طريقة سياسة التشريع الضريبي ضروري لضمان التوازن المالي والاقتصادي ولقد ساهمت المدارس الاشتراكية على نجاح ايدولوجية تدخل الدولة في أعقاب الأزمة الاقتصادية عام 1929 وتظهر ضرورة التدخل في مجالين⁽⁵²⁾.

المطلب الأول: التدخل الإجتماعي⁽⁵³⁾

يقوم التدخل الاجتماعي على فكرة العدالة الاجتماعية ويظهر ايضا عن طريق تطبيق فكرة الدولة العادلة حيث تفرض على المؤسسات الخاصة العمل من أجل تحسين الأحوال المعيشية وضمان حد أدنى من الدخل للقاعدة الاجتماعي ولهذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار دراسة النفقات الاجتماعية ضمن أهداف السياسة المالية⁽⁵⁴⁾.

ويوصف الاقتصاد ضمن تقسيمات "القراس" بالاقتصاد الاجتماعي الذي يضع مبادئ ومعايير تحكم موضوع:

أ - ملكية الإنتاج.

ب - توزيع الدخل توزيعا عادلا⁽⁵⁵⁾.

ويذهب الأستاذ الدكتور محمود رياض عطية إلى القول:

"في مقدمة الأغراض الاجتماعية التي استعملت الضريبة لتحقيقها، تقليل الفروق الكبيرة بين الدخل عن طريق الضريبة التصاعدية على الدخل، برفع السعر على الشرائح العليا، كما فعلت انجلترا التي وصل سعر الضريبة فيها إلى 95% من الدخل التي تزيد على 6000 جنيه سنويا.

وقد ترتب على ذلك نقص عدد الممولين الذي يبلغ دخلهم 6000 جنيه فأكثر من سبعة ملايين ممول في سنة 1938 - 1939 إلى ستين ممولاً فقط في سنة 1944 - 1945. كذلك استعملت ضريبة التركات لتقليل الفروق بين الثروات⁽⁵⁶⁾.

المطلب الثاني: التدخل الاقتصادي

منذ أزمة عام 1929 حدث تطور كبير في التدخل الاقتصادي حيث شمل أشكال عديدة من نشاط الدولة كالحماية الزراعية والاستثمار وتنظيم الأسعار والمنافسة وتشريعات النقود حتى تحقق الاختبار الأساس للدولة في تحقيق أعلى مستوى للتشغيل والتوظيف الأمثل للموارد المالية⁽⁵⁷⁾.

كما تتأثر السياسة السعرية للدولة الاشتراكية التي تخضع للسمات المشتركة:

- 1 - الملكية العام لوسائل الإنتاج.
- 2 - التخطيط المركزي القومي.
- 3 - جهاز الأسعار.

ومن أهم الأسس التي تحدد السعر في النظم الاشتراكية⁽⁵⁸⁾:

أ - القيمة.

ب - التكاليف الخاصة.

ج - الإنتاج.

ويفضل عند وضع سياسة سعرية أن تتسم بالمرونة حتى تتمكن الدولة النامية من تشغيل كافة طاقاتها الإنتاجية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الحوافز الضريبية كإعفاءات مما يدفع المشروعات للعمل بأقصى طاقة إنتاجية.

ولقد ركز الاستاذ "Keynes" على السياسات المالية التي يجب على السلطة العامة اتباعها في الاختيارات التي تؤثر على الطب العام والنشاط الاقتصادي.

ويبرر الاقتصادي الأميركي "Musgrave" التدخل العام بعجز السوق وحسب رؤية الكاتب يجب على الدولة أن تقوم بالوظائف الرئيسية الآتية:

أ - ضمان تخصيص الموارد.

ب - التوزيع العادل للموارد.

ج - الاستقرار الاقتصادي.

وهذه الوظائف تضمن بحسب سياسة كل دولة الاختيارات الجماعية التي تعبر عن مجموع المصالح العامة.

ودور السياسة الضريبية يظهر من خلال عملية إعادة التوزيع لصالح الفئات الاجتماعية في شكل تقديم الدعم أو الإعانات والمساعدات مما يكفل وظيفة التنظيم في ضبط الأهداف ويحقق الاستقرار الاقتصادي⁽⁵⁹⁾.

وقد عبر فاجنر العالم الألماني عن زيادة تدخل الدولة بالإنفاق العام بقوله: 'بمقارنة البلدان في مختلف الفترات توجد زيادة مضطردة في نشاطات الحكومة المركزية والحكومة المحلية فهي تعمل بصفة مستمرة وتقوم بأعباء ووظائف جديدة بالإضافة إلى أعبائها القديمة والحديثة بشكل أفضل⁽⁶⁰⁾.

وفي هذا الصدد يقول د. محمود رياض عطية:

فمعظم العلماء الفرنسيين وبخاصة القدماء يرون قصر الضريبة على مد الخزائنة العامة بالأموال، أما العلماء الألمان وبخاصة "فاجنر" وكثير من العلماء الإيطاليين والأمريكيين فيرون أن تستعمل الضريبة أيضا لإدراك أغراض غير مالية، كالغايات الاقتصادية أو الاجتماعية، مثل تعديل توزيع الثروات، أو توجيه الاقتصاد الوطني، أو مكافحة التضخم النقدي، أو الحد من استهلاك بعض السلع الضارة بالصحة كالخمر، أو تشجيع بناء المساكن الصحية للطبقات الفقيرة أو تشجيع النسل.. إلخ.

والواقع أننا إذا سلمنا للدولة بحق التدخل بمختلف الوسائل للقيام بما تريده من إصلاح اقتصادي أو اجتماعي، فليس هناك ما يمنع من استعمال وسيلة الضريبة للوصول إلى الغرض المنشود.

ومع ذلك فلا يجوز أن يكون احتمال إساءة استعمال الضريبة أساسا للحكم بقصر وظيفتها على تغذية الخزائنة العامة بالأموال، وحرمان الدولة من استعمالها في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي⁽⁶¹⁾.

وختلاصة القول:

يمكن بواسطة الأسعار التحكم في العرض والطلب وفي تقليص حجم استهلاك سلعة معينة أو التشجيع على إنتاج سلع مطلوب إنتاجها بالإضافة إلى استخدام سياسة الأسعار للتأثير في حجم الصادرات والواردات.

كما أن سياسة التسعير ستخفف من الصعوبات التي تواجه الدول المختلفة في الاعتماد على الضرائب كوسيلة رئيسية لتمويل نشاطها الاقتصادي ولهذا يجب على الدولة أن تتشدد في سياستها الضريبية للقضاء على القوة الشرائية الزائدة والدخول الكبيرة.

وتساعد السياسة الاجتماعية في درء خطر البطالة وقصور الطلب الفعال عن طريق تعبئة القوى الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة.

الهوامش:

- (1) المادة 138 من الدستور.
 - (2) المادة 139 من الدستور.
 - (3) المادة 142 من الدستور وينقيد القاضي بنصوص الدستور وبالتالي ينقيد اجتهاده لأن القاعدة العامة لا اجتهاد مع النص ومثال ذلك ما نص عليه الدستور في المادة 37 من حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون، وفي المادة 19: "تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة. يحدد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية ومراقبتها".
 - (4) أنظر ص 4 من الدستور.
 - (5) رفعت العوضي "الاقتصاد الإسلامي" ص 24.
 - (6) رفيق المصري "دراسات في الاقتصاد الإسلامي"، ص 167.
 - (7) سورة البقرة الآية 205.
 - (8) رواه البخاري ومسلم.
 - (9) الفرطبي "جامع بيان العلم وفضله" ج 1 ص 62.
 - (10) تحدد القرارات الاقتصادية في اقتصاد المبادلة على أساس الأتمان من خلال قوى السرقة والتمن كظاهرة نقدية تعبير نقدي عن القيمة ولهذا فإن تطابق الثمن مع القيمة من أهم وظائف النظام الاقتصادي وبالتالي يساهم إذا أدى دوره بكفاءة إلى تحقيق أهدافه الاجتماعية.
- أنظر: د. محمد دويدار "دور في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي" الجزء الأول - دار الجامعات المصرية ص 39. - د. رفعت المحجوب "الاقتصادي السياسي" الجزء الثاني - القيمة والتوزيع - الكتاب الأول - القيمة - دار النهضة المصرية 1963 ص 10.

- (11) محمد المبارك "تدخل الدول في النشاط الاقتصادي"، ص 209.
- (12) محمد المبارك "تدخل الدول في النشاط الاقتصادي"، ص 209
- (13) أنظر: حاشية ابن عابدين (5/256)، والفتاوى الهندية (3/214) والاختبار لتعليل المختار (4/161)، الموسوعة الفقهية (11/304) والباجي سليمان بن خلف "المنتقى شرح الموطأ، دار الكتاب العربي - بيروت 1404هـ - ج 5 ص 19.
- (14) نظرية التوزيع - رفعت العوضي - المطابع الأميرية، القاهرة، 1974.
- (15) الهداية (4/93)، الحسية لابن تيمية ص 27-28 والموسوعة الفقهية (11/304-305).
- (16) "الحسية في الإسلام، لابن تيمية"، ص (17-41).
- (17) بدائع الصنائع (5/129).
- (18) عبد الحفيظ فرغلي علي "آداب السوق في الإسلام"، دار الصحوة للنشر - ط أولى - 987 ص 35.
- (19) الاختيار للحنفية (4/161)، وكشاف القناع للحنابلة (2/36)، ص (185).
- (20) د. رفعت العوضي مرجع سابق، ص 185
- (21) حاشية ابن عابد بن (5/256)، الأحكام السلطانية للمواردي، ص (256)، الموسوعة الفقهية (11/307).
- (22) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، وكتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن. وصحيح مسلم، كتاب الأمانة، باب فضيلة الأمير العادل.
- (23) فتح الباري 16/266.
- (24) الطرق الحكمية، ص 399.
- (25) د. أحمد النجار - المصارف الإسلامية وإشكالية التنمية - ملتقى الفكر الإسلامي الرابع والشعرون - الجزائر 11 - 15 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق 28 نوفمبر 2 ديسمبر 1990 - ص 10.
- (26) سورة آل عمران من الآية 49.
- (27) سورة يوسف الآيتان 47 - 48.
- (28) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج 5 - ص 427، 428 - حديث 2743 كتاب الوصايا باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن تكفوا الناس، كتاب النفقات، 7 / 80 صحي البخاري ج 9 ص 412 حديث رقم 5357 كتاب النفقات، باب حبس الرجل قوتا سنة على أهله.
- (29) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، 4 / 3 ج 9 ص 407 حديث رقم 5354 كتاب النفقات.
- (30) سورة الفرقان الآية 67.

- (31) د. محسن الحضيري - البنوك الإسلامية، ص 33.
- (32) سعيد ابو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الاسلام وأثرها في التنمية، ص 220.
- (33) قحف منذر، مرجع سابق، ص 128.
- (34) العوضي رفعت، مرجع سابق، ص 50.
- (35) للمزيد من التفصيل حول نظام المنافسة وضوابطه أنظر:
- فوزي منصور "محاضرات في نظرية الثمن"، ص 38، وصقر فتحي "قوى السوق وتنظيماته"، ص 3، وعبد المنعم عفر "أصول الاقتصاد الإسلامي" وصدقي نجاة الله "مدخل إسلامي لعلم الاقتصاد" المسلم المعاصر عدد 48 عام 1984، ص 51 وشوقي دنيا "دروس في النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي"، ص 162 وابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار" ج 5، ص 300 والباقي "منتقى شرح الإمام مالك ج 5 ص، 200، وقحف منذر "الاقتصاد الإسلامي"، ص 76 رعد المنسان محمد "الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق"، ص 4.
- (36) العوضي، مرجع سابق، ص 68.
- (37) د. زغلول راغب النجار، مرجع سبق ذكره، أزمة التعليم المعاصر، ص 167.
- د. زكي نجيب محمود نافذة على فلسفة العصر ، كتاب العربي ، عدد 27 - ابريل 1990 ص 57
- د. جمال الدين محمد سعيد- اقتصاديات المالية العامة ص 471
- (38) د. السيد عبد المولى "المالية العامة"، الأدوات المالية- النفقات العامة ومصادر الإيرادات العامة والميزانة العامة - دار الفكر العربي - 1975، ص 21.
- (39) د. أحمد جامع ود. محمد حافظ الرهوان "الاقتصاد السياسي"، مطابع الطوبجي - القاهرة 1995 ص 28، د. زكريا نصر "تطور النظام الاقتصادي"، دار النهضة العربية - القاهرة 1965 ص 56، ود. السيد عبد المولى "أصول الاقتصاد"، دار الفكر العربي - القاهرة 1977، ص 120.
- (40) د. فوزي منصور، محاضرات في أصول الاقتصاد السياسي القسم الثالث نظرية الثمن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972/71، ص 41 - 42.
- (41) د. عبد الفتاح قنديل. اقتصاديات التحنيط، وكالة المطبوعات، الكويت 1972، ص 80.
- (42) د. محمد حاتم عبد الكريم التضخم المالي والسياسة الضريبية في مواجهة التضخم الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مصر، "دكتوراه" 1984، ص 434، د. محمود الطنطاوي الباز مدخل لدراسة الاقتصاد، ص 211، د. أنور اسماعيل الهواري "مبادئ علم الاقتصاد السياسي" القاهرة 1997، ص 73.

(43) ترتب على المالية العامة الاشتراكية تغييرات في علم المالية العامة فاستعملت الأدوات المالية العامة وخاصة التشريع الضريبي في الإسراع في الانتقال من النظام الرأسمالي إلى تطبيق النظام الاشتراكي ويمكن القول "أن المالية العامة الاشتراكية تدرس العلاقات الاقتصادية التي يتم على أساسها توفير الموارد وفقا لخطة قومية لتوزيع الناتج القومي والدخل القومي النقدي لمواجهة متطلبات الإنتاج والاستثمار القومي وغيرها من الحاجات الجماعية.

د. محمود رياض عطية "الموجز في المالية العامة"، دار المعارف - القاهرة 1969، ص 27.

(44) د. أنور اسماعيل المرجع السابق، ص 118، د. محمود نور "مجموعة محاضرات عنالنواحي النظرية والتطبيقية في المالية العامة"، دار وهدان للطباعة والنشر - القاهرة 86 / 1987 ص 53.

(45) أنظر:

Ph. Fouchard: "L'arbitrage commercial", paris. 1965. p.13.

(46) د. محمود رياض عطية "الموجز في المالية العامة"، دار المعارف - القاهرة 1969، ص 27.

(47) Mouric. Duveger: "insiti financiers" P.U.F. paris 1957.P. 103.

(48) د. فوزي منصور، محاضرات في أصول الاقتصاد السياسي، القسم الثالث "نظرية الثمن"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972/71، ص 41 - 42.

(49) د. عبد الفتاح قنديل. اقتصاديات التخطيط، وكالة المطبوعات، الكويت 1972، ص 80.

(50) حسن زكي أحمد: السياسات السعرية في المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي مصر المعاصرة، عدد 349 يوليو 1972، ص 24.

(51) د. سلطان أبو علي، الأسعار ولإسياسيات السعرية، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم 914 يونيه 1969، ص 19.

(52) A. Barrere: "politique financiere" Dalloz. Paris, 1958. P. 239.

(53) M.G. Tixier et B. Lalanne: "Loimpot sur les Grand Fortunes" Revue Francais de finances publiques 1983. p. 95

(54) د. أمينة عز الدين عبد الله " المالية العامة"، ص 220.

(55) د. خلاف عبد الجابر خلاف "مدخل للدراسات الاقتصادية الإسلامية"، دار السعادة للطباعة - القاهرة 1995، ص 62.

(56) د. محمود رياض عطية "الموجز في المالية العامة"، ص 150.

(57) د. محمد سلطان أبو علي، د. هناء خير الدين، الأسعار وتخصيص الموارد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1979، ص 185، وانظر أيضا:

د. عبد الفتاح قنديل - مرجع سابق، ص 172.

(58) Morris Bornstern "comparative Economic modely and cases 1965 richard D. Irwin.
INC Hoem> wood P.P 302 – 307.

وراجع أيضا:

- شارل بتلهائم الانتقال إلى الاقتصاد الاشتراكي"، وزارة الارشاد القومي، دار المعارف بمصر،
1970، ص 288.

- شارل بتلهائم وآخرون و جاك شاربيير، هلين ماركيزيو، "بناء الاشتراكية في الصين" ترجمة فواز
طرابلس، دار الطلعة، بيروت، 1966، ص 175.

د. محمود رشاد الحملوي، نظم ادارة المشروعات الصناعية في الدول الاشتراكية المنظمة العربية
للعلوم الادارية، رقم 200 يونيه 1976، ص 27.

- ليون كيروفسكي، "المالية في الدول الاشتراكية"، ترجمة جد. زين العابدين ناصر، منشور في مقالات
مختارة في التنمية والتخطيط، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1968، ص
305.

(59) د. خلاف عبد الجابر خلاف "مدخل للدراسات الاقتصادية الإسلامية، (أ)، ص 39.

(60) A. wagner: "Manual d. economic politique"K revue de science financiere – vol. 5.
3eme – ed. Lepizig. 1883.

(61) انظر مؤلف سيادته بعنوان "الموجز في المالية العامة"، دار المعارف القاهرة 1969 ص